أخبار الخليج

العدد (١٧٢٨٨) - السنة الخمسون - الأربعاء ٢٨ محرم ١٤٤٧هـ - ٢٣ يوليو ٢٠٢٥م

www.akhbar-alkhaleej.com

ضرورة إصلاح الأمم المتحدة في عامها الثمانين



بقلم:
د. نبيل فهمي ○

تحتفل الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى الثمانين لتأسيسها؛ مع التوترات الجيوسياسية والصراعات حول العالم، منها صراع عسكري هائل بين روسيا والغرب في أوكرانيا، وتدهور في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، وتجميد لجميع مفاوضات الحد من الأسلحة.

كما تجاوزت العلاقات بين الولايات المتحدة والغرب والصين المنافسة على قضايا التجارة والتكنولوجيا، وأصبحت تتجه بقوة نحو المواجهة الاستراتيجية، وانتشر استخدام القوة، في الشرق الأوسط في ليبيا والسودان واليمن وسوريا، بالإضافة إلى المذبحة الإسرائيلية غير الإنسانية في غزة. كما هاجمت إسرائيل إيران، مُشعلةً بذلك صراعًا استراتيجيًا خطرًا جديدًا، وقامت الولايات المتحدة بشنّ غارَة عسكرية متطورة للغاية على ثلاثة مواقع نووية إيرانية على الأقل.

وكان من المفترض أن الأمم المتحدة التي أُنشئت خصيصًا لمنع نشوب حرب عالمية ثالثة وتكرار الخسائر الإنسانية الضخمة، ستكون ساحة حل هذه القضايا.

استخدامات صارخة للقوة:

إن من اللافت أيضًا الاستخدام الصارخ والمتكرر للقوة عبر العالم، بما يتنافى مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وفي أغلب الأحيان على أيدي الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو حلفائهم المقربين مثل إسرائيل، المحصنين من المساءلة مثل استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار الدائم وغير المشروط في غزة، وإطلاق سراح الرهائن، ورفع القيود الإنسانية.

وقد تضررت مصداقية اللجان والهيئات السياسية للأمم المتحدة، وعلى رأس ذلك مجلس الأمن، الذي يبدو أنه لا يستجيب إلا عندما يخدم مصالح القوتين العظميين الأهم بالعالم.

مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يُلقي دونالد ترامب خطابًا ناريًا ضد المنظمة ويتهمها بالهدر المفرط في النفقات والفساد، ويطالب بإصلاحات جوهرية.

مازلت مؤيدًا قويًا للأمم المتحدة، التي على الرغم من كونها منهكة؛ فإنها تمثل أفضل منصة متاحة للتعددية في عالمنا الحالي؛ إذ يصل عدد أعضاء الأمم المتحدة حاليًا إلى ١٩٣ عضوًا، وقد يصبح ١٩٤ عما قريب؛ حيث تسعى فلسطين جاهدة للانضمام إلى المنصة الدولية.

من الواضح أن الغالبية العظمى من المجتمع الدولي في الوقت الحالي تُفضّل القيام بإصلاح العلاقات بين الدول داخليًا عبر منصة الأمم المتحدة عن أن يحدث هذا بمنأى عنها، لكن هناك كثيرين في الوقت نفسه غير راضين عن الأداء الحالي للمنظمة، لذا فهم يدعون بشدة إلى اتخاذ خطوات جادة نحو الإصلاح، بغية تفعيلها وليس إضعافها.

مطالب الإصلاح الثلاثة:

تمثل ثلاثة مطالب أساسية جوهر دعوات الإصلاح، سواءً داخل الأمم المتحدة نفسها والوكالات المتخصصة التابعة لها، أو في إطار منظمات بريتون وودز، وهي:

١- زيادة عدد الأعضاء في المجالس المختلفة، مثل مجلس الأمن، لنحو ٢٤ إلى ٢٥ عضوًا، مع إضافة مقعدين دائمين على الأقل لإفريقيا.

٢- وضع ترتيبات للحد من إساءة استخدام أو الإفراط في استخدام حق النقض (الفيتو)، واتخاذ إجراءات مناسبة لمنع التجاوز المحتمل من قبل الجمعية العامة.

٣- تنظيم اتخاذ قرارات بشكل أكثر إنصافًا من خلال تقليل الأصوات المرجحة للدول الأكثر تقدمًا، وخاصةً بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

قد تبدو محاولات الحد من السلطة المطلقة للأعضاء الدائمين للأمم المتحدة غير واقعية، في ضوء الموقف الأمريكي، وإنما هذا يُغفل أن الولايات المتحدة كانت سباقة في طرح سبل الإصلاح سابقًا، عندما اقترحت عام ١٩٥٠ القرار ٣٧٧ للجمعية العامة بعنوان «الاتحاد من أجل السلام» في محاولة لتجاوز حق النقض السوفيتي، الذي كان يعوق جهود مجلس الأمن للدفاع عن كوريا الجنوبية ضد كوريا الشمالية.

وينص جوهر القرار على أن الجمعية العامة يحق لها الدعوة إلى دورة استثنائية طارئة إذا لم يمارس مجلس الأمن مسؤوليته.

بالفعل، على مدار الثمانين عامًا الماضية، عجز مجلس الأمن مرارًا وتكرارًا عن اتخاذ قرارات مناسبة ومنصفة عندما يكون الأعضاء الدائمون أو حلفاؤهم المقربون هم موضع القرار. والنتيجة عانى الأعضاء الدائمون وغير الدائمين من حالة الجمود التي كانت تنتج عن ذلك؛ ومن مصلحة الجميع تحريك طلبات الإصلاح الثلاثة المذكورة أعلاه لتنشيط الأجهزة وتحسين أدائها.

وتسعى «مبادرة الأمم المتحدة الثمانون» الصادرة في مارس ٢٠٢٥، و«ميثاق المستقبل والأمم المتحدة» إلى تحديث عمل المنظمة وأولوياتها وعملياتها من خلال الاستجابة المباشرة للأزمة المالية، من ضمنها نقل بعض الهيئات من نيويورك إلى أماكن أقل كلفة مثل نيروبي.

يجب على الأعضاء غير الدائمين بالأمم المتحدة («الدول المتوسطة» من جميع أنحاء العالم) تشكيل تحالف من الراغبين في تبني الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية للمنظمات الحكومية الدولية من دون تحيز أو تفضيل، ليؤكدوا بحزم أن العمل على إصلاح وتقويم التعددية أمرٌ ضروري لضمان مصداقيتها.

لذا؛ ينبغي استغلال فرصة الذكرى الثمانين لقيام الأمم المتحدة، لاتخاذ خطوات بناءة للوصول إلى إصلاحات حقيقية، وإلا فقد تنظر الأجيال القادمة إلى هذه الذكرى على أنها نقطة تحول مشؤومة سقطت فيها المنظمة في هاوية انعدام المصداقية والأهمية السياسية.

○ وزير الخارجية المصري الأسبق.

البحرين وأمريكا.. علاقات تاريخية متجذرة



بقلم:
د. نبيل العسومي

شكلت زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله ورعاه- للولايات المتحدة الأمريكية لحظة تاريخية مهمة من حيث:

أولا: إنها زيارة رسمية موفقة على كافة المستويات لتعزيز العلاقات بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية التي في أصلها هي علاقات استراتيجية عميقة وقوية منذ زمن بعيد، حيث تجسد أهمية هذه الزيارة من حيث مستوى الوفد البحريني الذي يقوده صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء ومستوى الطموحات والتطلعات التي يهدف الجميع إلى تحقيقها لما يعود بالنفع والخير على مملكة البحرين وأمنها واقتصادها وازدهارها في الحاضر والمستقبل، ومن حيث أيضا مستوى الاستقبال والترحيب الذي حظي به صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له من قبل القيادة الأمريكية العليا ومن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي رحب ترحيبا حارا بسموه الكريم وبوأه مكانة رفيعة في الاستقبال بالبيت الأبيض وفي الحوارات والمناقشات المختلفة التي بينت حقيقة المستوى الرفيع لهذه العلاقة والمكانة الكبيرة التي تحظى بها مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية كحليف استراتيجي بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم -أيده الله- والذي وصفه الرئيس الأمريكي بكونه قائدا حكيما، وكذلك المكانة البارزة والثقة الكبيرة التي يحظى بها صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لدى القيادة الأمريكية، وقد ظهر ذلك جليا في حفاوة الاستقبال ونوعية الكلمات والتصريحات الصادرة عن الطرف الأمريكي بمختلف مستوياته السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والتجارية على حد سواء.

ثانيا: النتائج المثمرة والكبيرة التي حققتها هذه الزيارة على مستوى التعاون الاقتصادي بوجه خاص، ما جعل من هذه الزيارة محطة محورية أساسية في تاريخ العلاقات بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية، بل محطة استراتيجية مهمة ضمن التعاون التاريخي بين البلدين حيث شملت استثمار حوالي ١٧ مليار دولار في مشاريع وبرامج مشتركة من شأنها أن تسهم في تعزيز العلاقات بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وتحويل هذا الاستثمار إلى طاقة تعود بالنفع على الطرفين البحريني والأمريكي، خاصة في ظل اتفاقية التجارة الحرة التي تربط بين البلدين الصديقين.

وبغض النظر عن تفاصيل هذا الاستثمار الضخم الذي يبلغ ١٧ مليار دولار، كما أسلفنا، ويشمل الطيران والطاقة والتحول الرقمي الحكومي ومختلف أوجه التكنولوجيا الحديثة والاتفاقيات التجارية وغيرها من الجوانب الأخرى، فإن هذا التوجه لشبك العلاقات مع تعزيزها اقتصاديا وتجاريا وتكنولوجيا يضاف إلى العلاقات العميقة التي تجمع بين البلدين على الأصعدة الأمنية والعسكرية وغيرها.

إن هذه الزيارة التي كان لها الأثر الطيب والصدى الكبير على الصعيدين السياسي والإعلامي في داخل مملكة البحرين وخارجها تؤكد أن القيادة في البحرين تبذل كل الجهود لتطوير مسارات التعاون الاقتصادية والتجارية والتقنية مع أقوى دولة في العالم لا سيما في مجال الاقتصاد والاستثمار تجسيدا لتطلعات ورؤى شعب البحرين الذي يرى في مثل هذا التعاون طريقا وسبيلا لبناء المزيد من الفرص الاقتصادية لصالح البحرين. كما أن لقاءات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مع القيادات الأمريكية المختلفة في مستويات متعددة تؤكد أهمية التعاون والسعي إلى الاستثمار في كل المجالات التي يمكن أن تفيد مملكة البحرين وتفتح آفاقا جديدة للشراكة الاقتصادية والتقنية بين البلدين من خلال توقيع اتفاقيات بين القطاع الخاص في مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات مختلفة أبرزها ما يتعلق بالتكنولوجيا والطاقة لدعم وتنمية الاقتصاد البحريني بما من شأنه أن ينعكس إيجابيا على الحياة الاقتصادية في البحرين.

ولا شك أن هذه الزيارة لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء للولايات المتحدة الأمريكية تعكس مدى العلاقة الاستراتيجية بين البلدين التي تتعمق يوما بعد يوم والاحترام الكبير الذي تحظى به مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

العولمة الرقميــة: كيف غيّرت التكنولوجيــا مفهوم الحدود؟



بقلم:
د. مأمون أبو رعد ○

شهد العالم في العقود الأخيرة تحوّلًا جذريًا في مفهوم الحدود بفضل العولمة الرقمية، التي قلبت المعايير التقليدية للتواصل، والتجارة، والتعلم، بل حتى الأمن. لم تعد الحدود الجغرافية عائقًا أمام انتقال الأفكار أو تدفق رأس المال أو تبادل الثقافات، حيث أزالت التكنولوجيا الرقمية، وفي مقدمتها الإنترنت والذكاء الاصطناعي، الحواجز الزمانية والمكانية، فاتحةً الباب أمام واقع جديد من التفاعل العالمي غير المسبوق.

أحدثت العولمة الرقمية ثورة في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية جزءًا أساسيًا من حياة الأفراد والشركات. فقد استطاعت المتاجر الصغيرة أن تدخل أسواقًا دولية من دون الحاجة إلى وكلاء أو مقار فعلية في الخارج، ما خلق بيئة أعمال جديدة تقوم على الكفاءة، والسرعة، والقدرة على الوصول العالمي. لم تعد الشركات بحاجة إلى التواجد الجغرافي لتخدم عملاء من قارات مختلفة، وهو ما أتاحته منصات مثل أمازون وعلي بابا، التي تشكل اليوم واجهة للتبادل التجاري بين ملايين البائعين والمشترين عبر العالم.

كما غيّرت العملات المشفرة، مثل البيتكوين والإيثريوم، من طبيعة التبادل المالي، إذ أتاحت التحويلات العابرة للقارات بسرعة وكلفة منخفضة، متجاوزة القيود البنكية التقليدية. وساعدت هذه العملات على دمج فئات جديدة من المستخدمين في النظام المالي العالمي، خصوصًا في المناطق التي تعاني من ضعف في البنية المصرفية، مثل أجزاء من إفريقيا وجنوب آسيا.

أما على مستوى سلاسل التوريد، فقد أسهمت الرقمنة في تحسين التنسيق بين المصانع والموزعين والموردين عبر الحدود، ما رفع من كفاءة الإنتاج وخفض التكاليف. لكن هذا الانفتاح الاقتصادي لا يخلو من التحديات، أبرزها احتكار بعض الشركات العملاقة للتقنيات الأساسية، وتعاظم الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، فضلا عن هشاشة بعض النظم أمام الأزمات العالمية كما ظهر خلال جائحة كورونا.

الجانب الثقافي من العولمة الرقمية لا يقل أهمية عن الاقتصادي. فقد أصبح الإنسان اليوم أكثر قدرة على التفاعل مع ثقافات متباينة، واكتساب معرفة واسعة بالعادات والتقاليد والأفكار المختلفة. تكفي نقرة زر واحدة ليشاهد المستخدم في القاهرة عرضًا مسرحيًا من طوكيو، أو يتفاعل مع أغنية من البرازيل، أو يقرأ رواية مترجمة من نيجيريا.

أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تحويل العالم إلى ساحة تفاعل ثقافي دائمة، حيث تنتشر الأفكار، والصور، والرموز بسرعة البرق، وتُعاد صياغتها وتوطينها بطرق غير متوقعة. وقد أدى هذا الانفتاح إلى تعزيز قيم التسامح والتنوع، كما شجّع على التفاعل بين الشعوب، وتكوين صداقات عابرة للقارات.

لكن هذه الديناميكية الثقافية الجديدة تطرح أيضا تساؤلات حول الهوية. فمع سيطرة المنصات العالمية على المحتوى الرقمي، طفت إلى السطح مخاوف من هيمنة ثقافة واحدة (غالبًا غربية أو صينية) على باقي الثقافات، وهو ما قد يهدد التنوع الثقافي ويؤدي إلى «تماثل رقمي» يفقد المجتمعات خصوصيتها. يضاف إلى ذلك التراجع التدريجي لبعض اللغات واللهجات المحلية لصالح الإنجليزية أو غيرها من اللغات المهيمنة رقميًا.

أما التعليم هو أحد أكبر المستفيدين من العولمة الرقمية. فقد أصبح التعليم عن بُعد واقعًا عالميًا، تُقدّم فيه الجامعات المرموقة دورات إلكترونية مجانية أو مدفوعة، ويستطيع أي شخص حول العالم أن يلتحق بها من دون أن يغادر منزله. تتيح المنصات التعليمية مثل كورسيرا، وإيديكس، وأكاديمية خان، فرصًا غير محدودة لتعلم البرمجة، واللغات، والتسويق، والتصميم، وغيرها من المهارات التي كانت حكرًا على النخب سابقًا.

هذا الانفتاح أدى إلى ديمقراطية في الوصول إلى المعرفة، بحيث بات الطالب في قرية نائية في النيجر، أو اليمن، قادرًا على تلقي تعليم بنفس جودة ما يتلقاه زميله في جامعة أمريكية. كما ظهرت مبادرات حكومية وخاصة في العديد من الدول العربية والإفريقية تهدف إلى دعم التعليم الرقمي، وتوفير الأجهزة والبنية التحتية اللازمة لذلك.

رغم ذلك، لا يمكن إغفال التحديات. فالفجوة الرقمية لا تزال قائمة بين من يمتلكون وسائل الاتصال السريع والتقنيات الحديثة، وبين من يفتقرون إليها. كما أن الاعتماد المفرط على التعليم الافتراضي يطرح إشكالات تتعلق بجودة المحتوى، وانعدام التفاعل البشري المباشر، وصعوبة تقييم المهارات العملية. ومع ذلك، فإن العولمة الرقمية فتحت أفقًا جديدًا لتعليم عالمي أكثر عدالة ومرونة.

ومن أكثر نتائج العولمة الرقمية تعقيدًا هو ما يتعلق بالأمن السيبراني. فالحدود في الفضاء الرقمي لا وجود لها بالمعنى التقليدي، مما يجعل الهجمات الإلكترونية أكثر خطورة وأوسع نطاقًا. يمكن لقراصنة في دولة ما أن يخترقوا نظمًا مالية أو حكومية في دولة أخرى من دون أن يغادروها، وهو ما يضع الأمن القومي والسيادة في مواجهة تحديات غير مألوفة.

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة ارتفاعًا غير مسبوق في الهجمات الإلكترونية، سواء التي تستهدف الحكومات أو المؤسسات الخاصة أو حتى الأفراد. وشملت هذه الهجمات سرقة البيانات، وتعطيل الخدمات، والتجسس الصناعي والسياسي، ما دفع العديد من الدول إلى إنشاء وحدات أمنية متخصصة لمكافحة الجريمة السيبرانية.

إلى جانب الهجمات، تبرز إشكالية حماية الخصوصية في عالم مترابط رقميًا. فمع ازدياد حجم البيانات التي تجمعها الشركات الكبرى عن المستخدمين، بات من الصعب ضبط استخدام هذه المعلومات، خاصة مع تباين القوانين بين الدول. بينما تعتمد أوروبا نظامًا صارمًا لحماية البيانات، ما زالت دول أخرى تفتقر إلى تشريعات فعالة، مما يعرّض المستخدمين لمخاطر الاستغلال والتتبع.

أعادت العولمة الرقمية تعريف مفهوم الحدود من جديد. فقد باتت الحدود اليوم أكثر سيولة من أي وقت مضى، حيث تتدفق المعلومات، والسلع، والأفكار، والمهارات، بل حتى التهديدات، في فضاء رقمي مفتوح لا يخضع لقوانين الجغرافيا القديمة.

هذا الواقع الجديد يحمل فرصًا هائلة للتنمية والتقارب الإنساني، لكنه أيضًا يفرض تحديات تتطلب تفكيرًا جماعيًا وتنظيمًا دوليًا. فبينما تواصل التكنولوجيا تجاوز الحدود، يبقى على المجتمعات والدول أن تعيد رسم أطر السيادة والخصوصية والتنوع الثقافي في عصر رقمي شديد السيولة.

في النهاية، إن النجاح في هذا العصر لن يكون حكرًا على الأقوى تكنولوجيًا، بل على الأقدر على توظيف العولمة الرقمية في خدمة الإنسان، دون أن يفقد هويته، أو يفرّط في أمنه.

○ أستاذ مساعد بقسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب بجامعة البحرين.

غزة والضفة تخوضان حربا وجودية



بقلم:
د. سنية الحسيني○

باتت الحقيقة الواضحة لكل المراقبين أن غزة والضفة الغربية تخوضان في الوقت الراهن حرباً وجودية، وهي حرب بدأت بالفعل منذ عقود، ذلك أن الأراضي الفلسطينية تعيش في الوقت الحالي أصعب وأخطر مراحل تلك الحرب، فهل بدأ الاحتلال الصهيوني مرحلة الحسم؟ لم يكن من الصعب، بعد مرور عقود على احتلال إسرائيل الضفة وغزة معرفة أهدافها ومخططاتها تجاه الفلسطينيين وأراضيهم، إلا أن الحماية الغربية لإسرائيل، والضغط المتواصل على الدول العربية، والضعف الفلسطيني الطبيعي في ظل غياب الحماية والدعم الحقيقي، حالت دون تقويض تلك المخططات الإسرائيلية، الأمر الذي سمح للاحتلال بمواصلة انتهاكاته لحقوق الفلسطينيين المشروعة.

واليوم، وبعد مرور ما يقرب من العامين على حرب غزة، دمرت خلالها إسرائيل قطاعاً بأكمله يحتضن خمس مدن بقراها ومخيماتها، سقط خلالها عشرات الآلاف من الفلسطينيين وجرح وشرّد ويتّم وهجّر مئات آلاف المواطنين، يتعمد أيضا التصعيد في الضفة الغربية، ضمن مخططات مختلفة، وضعت وطورت خلال السنوات الماضية، على الرغم من أن الضفة الغربية تعتبر فلسطينياً منطقة منزوعة السلاح، ويخضع الفلسطينيون فيها لتتبع ورقابة محكمة من قبل سلطة احتلال عسكري.

تشير تطورات الأحداث في الضفة وغزة إلى أن الفلسطينيين أمام أيام صعبة.

لم تخف إسرائيل رؤيتها لغزة في نهاية الحرب، كبلد مدمّر، لن يبدأ إعماره إلا بعد هزيمة «حماس»، وخضوعه أمنياً لإسرائيل تماماً كما في الضفة الغربية، وتقليص حدوده، وتوفير هجرة طوعية لسكانه. ولكن هل يشبه ذلك مخططاتها للضفة الغربية؟

في الضفة باتت استراتيجية الاحتلال واضحة، فما بين إجراءات سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة، وتصعيد هجمات المستوطنين ضد السكان الآمنين، والادعاء أن تلك الهجمات تتخطى سلطة الاحتلال، لتجنّب تبعات الأحداث القادمة رسمياً على المستوى الدولي، يبدو أنه بدأ العد التنازلي لكشف الاحتلال عن مرحلة جديدة من مراحل هذا الصراع الدامي قد اقترب.

إن إقرار سلطات الاحتلال نهجاً أمنياً واستراتيجياً جديداً في الضفة، منذ بداية العام الحالي، يحمل في طياته تغيراً جوهرياً. قام الاحتلال بتعزيز الوجود العسكري داخل مناطق A وB المكتظة بالسكان الفلسطينيين، بعد إعلان عملية الجدار الحديدي ضد مخيمات شمال الضفة، وامتد ذلك النهج بعد ذلك إلى باقي مناطق الضفة. وقد يكون أهم ما ميز تلك السياسة، تهجير الفلسطينيين عن بيوتهم ومخيماتهم.

صحيح أن تلك السياسة ليست جديدة، فلطالما تسببت هجمات المستوطنين بتهجير آلاف الفلسطينيين، خصوصاً البدو من مناطقهم، إلا أن السياسة الرسمية الجديدة للاحتلال والتي استهدفت عشرات آلاف الفلسطينيين، تكشف عن سياسة تهجير خطيرة في الضفة الغربية.

كما اعتمدت حكومة الاحتلال فرض قيود خانقة على حركة المواطنين، بتقطيع أوصال الضفة الغربية، من خلال مئات البوابات والحواجز.

وشهدت الأيام الـ١٢ لحرب إسرائيل على إيران تطبيقاً عملياً لإحكام قطع أوصال الضفة، ليكون ذلك مفعلاً وقت الحاجة.

تغلق إسرائيل رسمياً مرحلة الاستيطان الزاحف، وتنتقل إلى مرحلة جديدة بعد إعلانها في مايو الماضي بناء وشرعنة ٢٢ مستوطنة وبؤرة استيطانية مرة واحدة، في تحرك يعد قياسياً، ولم يحدث من قبل. كما يأتي ذلك في ظل سياسات عديدة تهدف إلى إضعاف مكانة السلطة السياسية وتقليص صلاحياتها المدنية وقدراتها المالية، لتحويلها إلى مجرد سلطة ترعى الأمور الحياتية اليومية فقط للسكان الفلسطينيين، من دون حتى أي وظائف سياسية.

ورغم أن هجمات المستوطنين على الفلسطينيين ليست جديدة، فلطالما شكلت هاجساً للسكان، وخصوصاً في ظل سياسات حكومة الاحتلال الممنهجة بنزع سلاحهم وقتل مسلحيهم، فإن توجه سلطات الاحتلال الى تسليح المستوطنين بشكل كبير منذ صعود الحكومة اليمينية مطلع عام ٢٠٢٣، وإعلان مراحل متعددة لذلك التسليح أثار مخاوف وقلق المراقبين، وخصوصاً أنها موجهة الى مجتمعات لا تملك سلاحا.

وشهد عام ٢٠٢٤ تصعيداً كبيراً في هجمات المستوطنين الدموية على الآمنين الفلسطينيين، حيث أكد عسكريون إسرائيليون أن الفلسطينيين في تلك الهجمات لم يشكلوا أي خطر على هؤلاء المستوطنين المعتدين على أراضي الفلسطينيين ومنازلهم. وحدث تطور جديد في تلك الهجمات مطلع العام الحالي، والتي باتت تحدث بشكل يومي، ولا تستثني أي منطقة من مناطق الضفة الغربية، وتتوجه بأعداد كبيرة، وتتعمد القتل إلى جانب التدمير، في استهداف مقصود لإخافة السكان، وبث حالة من الرعب.

وباتت جهات حقوقية ودولية تصف تلك بتحويل حياة الفلسطينيين في الضفة الى كابوس ودعوة للتهجير.

في سياق متصل، يعد التطور الأهم والأكثر خطورة، هو الاعتداءات الشكلية للمستوطنين على جيش الاحتلال، الذي لطالما دعم وحمى تحركات المستوطنين، وشارك في إيذاء الفلسطينيين، أثناء هجماتهم. فقد صدرت بعض الأصوات الإعلامية الإسرائيلية في الأيام الأخيرة لوصف المستوطنين على أنهم دولة داخل دولة أو ظهور دولة المستوطنين، أو أن حكومة الاحتلال، التي تسيطر على كل ما يخص الفلسطينيين وغير الفلسطينيين في الضفة الغربية، قد فقدت السيطرة في الضفة، بسبب تلك الهجمات. إن حكومة الاحتلال بجيشها تعد الجهة التي رسخت الاستيطان والمستوطنين، فجيشها هو من يدرب ويسلح هؤلاء، ويمنح الامتيازات بجميع أشكالها لهم، لتشجيع إقامتهم في تلك المستوطنات، ويحمي هجماتهم ضد الفلسطينيين، ويتغاضى عن جرائمهم ويكفل عدم تعرضهم لأي عقوبة أو محاسبة، ولم يتوقف عن القيام بذلك الدور حتى عندما وجّه المستوطنون هجماتهم لجيش الاحتلال.

الضفة في قلب الحرب على غزة، فمخططات الاحتلال ضد الفلسطينيين في الضفة وغزة لم تبدأ منذ ٧ أكتوبر، كما تحاول إسرائيل أن تقنع العالم، بل بدأت منذ عقود طويلة. عندما ادعت أن فلسطين خالية من السكان. وعندما قتلت وهجّرت الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ وما بينهما. وعندما تبنت سياسة الاستيطان ومصادرة أراضي الفلسطينيين ونقل المستوطنين إليها. وعندما شكلت الحراك المسلح غير الرسمي للمستوطنين ضد الفلسطينيين العزل تحت الاحتلال. وعندما قسمت أراضي الفلسطينيين في اتفاق أوسلو إلى مناطق A وB وC لتحكم سيطرتها على معظم أراضي الضفة الغربية. وعندما تسلمت حكومة نتنياهو ووزراؤه اليمينيون السلطة في نهاية عام ٢٠٢٢، وبدأوا بإجراءات لحسم الصراع مع الفلسطينيين.

○ كاتبة وباحثة من فلسطين